

الفصل العاشر

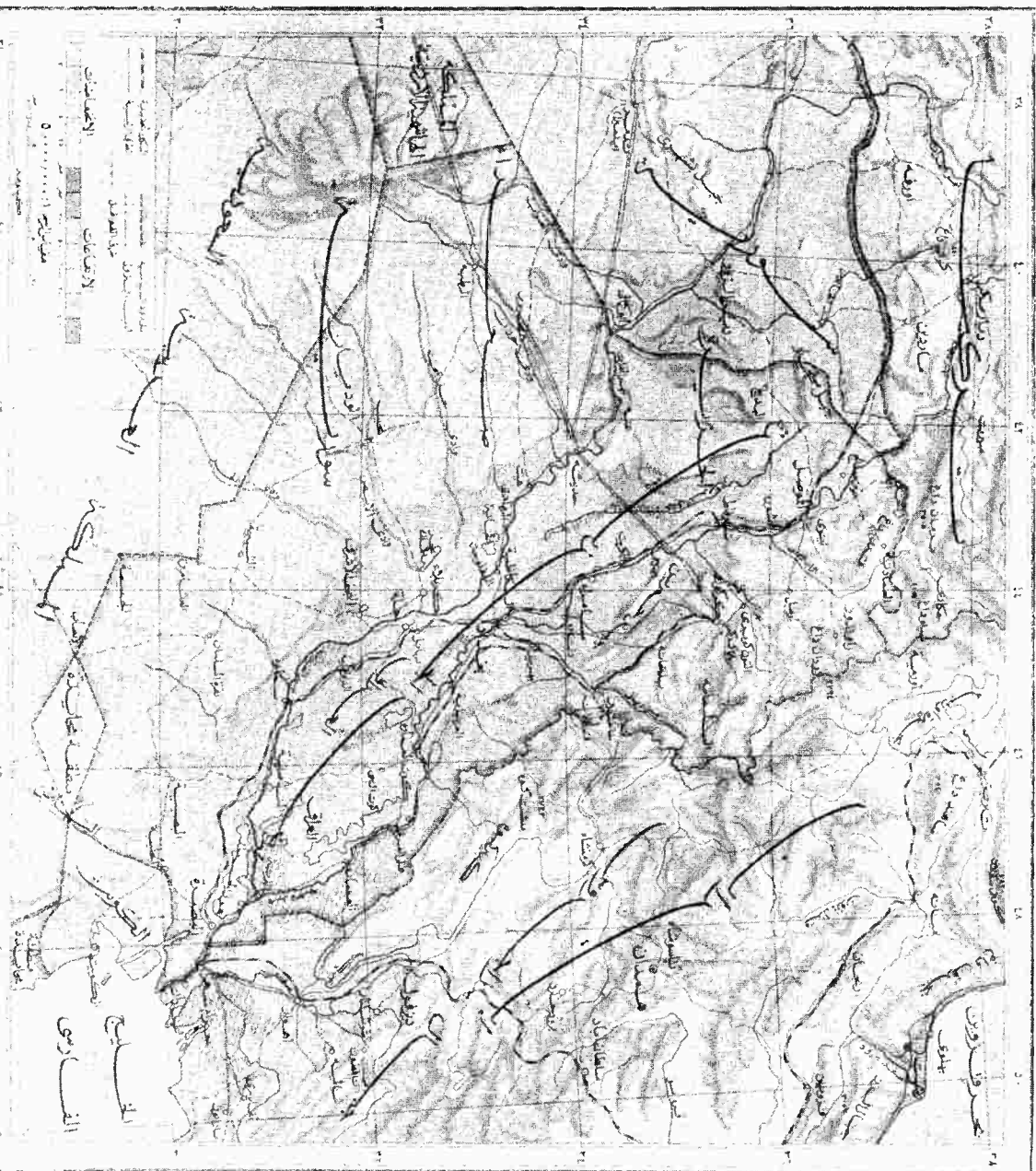
الغزوة الاستعمارية للعراق

- ١ - وقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني البريطاني وسياسة الحكم المباشر .
- ٢ - الثورة العراقية .
 - تيارات الثورة العراقية .
 - ثورة النجف ١٩١٨ .
 - فتوى الشيرازي ضد الاحتلال .
 - ثورة ١٩٢٠ .
- ٣ - سياسة الحكم غير المباشر .
 - تنصيب فيصل ملكا على العراق .
 - معاهدة ١٩٢٢ .
 - مراجع للاستشاره .

١ - وقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني وسياسة الحكم المباشر

عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى أعدت بريطانيا قوة عسكرية بريطانية - هندية ، نزلت إلى البحر قرب شط العرب قادمة من البحرين في يوم ٦ من نوفمبر ١٩١٤ ، واستولت على البصرة ، وأمكنها في ٢٥ من يوليو ١٩١٥ السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية ، وأقامت حاكمًا سياسيًا في البصرة ، وأخذت في إدخال النظم الحديثة ، والتوغل في حياة أهلها على النحو الذي أثر فيما بعد في النزعة الانفصالية التي كان يطالب بها بعض وجوه المدينة وتجارها .

ولم تلبث بريطانيا أن وجهت حملة أخرى للاستيلاء على بغداد ، وضم ولايتي بغداد والبصرة إلى الإدارة الهندية مباشرة ، ولكن الحملة منيت بالفشل بعد أن حوصرت في الكويت حصارًا طويلًا ، واضطرت إلى التسليم بدون قيد أو شرط في ٢٩ أبريل ١٩١٦ . ولكن بعد اتفاقية سايكس بيكو السرية سارعت بريطانيا لإتمام السيطرة على المنطقة ما بين بغداد والبصرة (وهي التي أصبحت من نصيبها بموجب هذه الاتفاقية) ، وأعدت جيشًا على رأسه الجنرال مود Maude أمكنه التقدم والاستيلاء على بغداد يوم ١١ مارس ١٩١٧ بعد انسحاب القوات العثمانية منها ، وقد استمر تقدم القوات البريطانية بعد ذلك لاحتلال الجهات الأخرى في العراق شمالًا ، حتى أصبحت على بعد ١٢ ميلًا من الموصل ، حين أعلنت الهدنة في نوفمبر ١٩١٨ ، ولكن القوات البريطانية تقدمت مع ذلك لاحتلالها برغم الهدنة . وكانت الموصل بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو ضمن منطقة النفوذ الفرنسي . وعلى ذلك استغرق غزو العراق أكثر من أربع سنوات .



ومند البداية أعلن البريطانيون أنهم لم يأتوا إلى العراق فاتحين بل محررين .
 ففي يوم ١٩ من مارس ١٩١٧ أى بعد الاستيلاء على بغداد بأسبوع واحد ،
 أصدر الجنرال مود إلى أهالى بغداد منشوراً أعلن فيه أن القوات البريطانية لم
 تأت فاتحة غازية ، بل محررة منقذة ، وفي ٧ نوفمبر ١٩١٨ صدر التصريح
 الفرنسى الإنجليزى المشهور ، الذى نص على أن غاية الدولتين هى « تحرير
 الشعوب التى رزحت تحت النير التركى تحريراً تاماً ، وتأييد وتشجيع قيام
 حكومات وإدارات وطنية فى كل من سوريا والعراق وقد حررها الحلفاء
 فعلاً » .

على أن السياسة البريطانية الفعلية فى ذلك الحين كانت تسير فى طريق
 استعمار العراق ، وإن انقسمت إلى مدرستين : الأولى : هى المدرسة الهندية
 ذات الارتباط الوثيق مع شركات البترول العاملة فى إيران والعراق ، وكانت
 تسعى لإلحاق العراق بالملكات البريطانية ، وهى مدرسة الحكم المباشر .
 والثانية : وهى مدرسة القاهرة : المكونة من رجال القسم العربى فى دار المندوب
 السامى بالقاهرة الذى يشرف عليه كلايتون Clayton وهوجارث Hogarth
 ولورنس Lawrence ، وهى مدرسة الحكم غير المباشر .

وفى الفترة الأولى من الاحتلال كان ممثل بريطانيا فى العراق ، هو
 الكولونيل أرنولد ولسن Arnold Wilson الذى أصبح مندوباً عاماً بالنيابة عن
 السير برسى كوكس COX ابتداءً من ربيع ١٩١٨ إلى خريف ١٩٢٠ ، وكان
 ضابطاً فى الجيش الهندى ويمثل المدرسة الهندية . وكان من رأيه أن منح الاستقلال
 لدولة صغيرة يقل تعدادها عن ثلاثة ملايين ، بعد رجوعاً إلى الوراء ، بل هو
 خطوة نحو الفوضى ، وأن الوضع الأفضل للعراق - فى تصوره - هو قيام دولة
 محمية من نوع ما ، يمكن أن تتدرج حتى تصل فى وقت غير بعيد إلى وضع
 الدومنيون تحت التاج البريطانى . وكان لذلك يرى أن يحكم العراق حكماً
 مباشراً ، على أن يرتبط القسم الجنوبى فيه خاصة ارتباطاً كلياً بحكومة الهند ،
 أو على الأقل يبقى مدة خمس سنوات تحت الحكم البريطانى المباشر . ولتنفيذ

هذه السياسة أخذ يعمل على « تهنيء » العراق ، وخاصة القسم الجنوبي ، عن طريق إدخال التنظيم والقوانين والمبادئ الإدارية والقضائية الهندية ، وتركيز السلطات الأساسية في يد الحكام السياسيين الإنجليز ومعاونيهم ، وتعيين العراقيين في الوظائف الثانوية - أما في الجهات العشائرية ، فقد اعتمد على شيوخ القبائل باعتبارهم قوة مهمة في تحقيق الأمن ، ومكنهم من الانتفاع بالأراضي الأميرية الشاسعة ، ومنحهم الاقطاعات الكبيرة لتمكين النظام الإقطاعي في العراق ، وإغرائهم على الخضوع للنفوذ البريطاني .

٢ - الثورة العراقية

تيارات الثورة العراقية :

كان من الطبيعي أن تثير هذه السياسة ثائرة الوطنيين العراقيين ، الذين كانوا في ذلك الحين ينتمون إلى تيارين وطنيين ، التيار الأول : هو التيار القومي العربي ، والتيار الثاني : هو التيار الإسلامي .

وبالنسبة للتيار الأول ، فقد كان يتركز في الوطنيين الذين اشتركوا في الجمعيات العربية السرية ، وفي نادى المنتدى الأدبي ، وفي حزب العهد ، واشتركوا في مؤتمر باريس ١٩١٣ ، كما اشتركوا في الثورة العربية التي أعلنها الشريف حسين في الحجاز ضد الحكم التركي . وكان جزء كبير من هؤلاء الوطنيين في الشام مع الأمير فيصل ، وفيهم عدد كبير من الضباط العراقيين الذين التحقوا بالقوات العربية في الحجاز ، أو هربوا من الجيوش العثمانية . وكان أولئك الضباط وأصحابهم الآخرون من أهم زعماء الثورة ، كما كانوا حلقة الاتصال بين العراق وسوريا . وقد عملوا على تنشيط الجمعيات السرية والعلنية للمطالبة باستقلال العراق ، وقربوا ما بين الشيعة والسنيين . وعندما أعلن المؤتمر السوري في دمشق في ٨ من مارس ١٩٢٠ قيام مملكة سوريا الكبرى المستقلة شاملة لبنان وفلسطين ، والمناداة بالأمير فيصل ملكاً عليها ، عقد العراقيون في الشام مؤتمراً أعلنوا فيه استقلال العراق ، وطالبوا بأن يكون أحد أنجال الملك حسين (الأمير عبد الله) ملكاً عليها ، وأيدوا استقلال سوريا ، وطلبوا إيجاد علاقات خاصة بين سورية والعراق .

أما بالنسبة للتيار الثاني ، وهو التيار الإسلامي ، فقد كان يتركز بالدرجة

الأولى في النجف وكر بلاء ، اللتين كانتا تكونان مركزاً مزدوجاً للفران السياسى بحكم مركزهما الدينى العظيم فى نفوس العراقيين . وكان هذا التيار بطبيعته معاديا للبريطانيين منذ البدء ، ولذلك لاغربة إذا كان هو الذى فجر الثورة .

ثورة النجف ١٩١٨ :

كان الشعور فى النجف فى أثناء الحرب العالمية الأولى منقسماً تجاه العثمانيين والإنجليز ، ففى حين كانت الطبقة الخاصة ، ومن ضمنها كثير من علماء الدين ، يشايعون العثمانيين ، وقد انضموا إلى صفوفهم بدون قيد أو شرط ، كان سواد النجف ضد العثمانيين ، مما أدى إلى قيامهم بالثورة ضدهم خلال سنة ١٩١٧ . ولكن الثقة فى الإنجليز أخذت تتزعزع ، وتتكشف أكاذيب الدعاية فى نفوس النجفيين بعد أن ذاقوا مختلف أساليب العنف والاذلال على يد أفراد الجيش الانجليزى . وقد بدأ رد الفعل بالدرجة الأولى فى الأوساط الإسلامية التى ألفت عناصر منها « جمعية النهضة الإسلامية السرية » ، تحت إشراف محمد الجواد الجزائرى . وقد أخذت هذه الجمعية ، فى طبع المنشورات وتوزيع البيانات التى تندد بالسياسة الانجليزية ، وأرادت توريط النجفيين فى النضال عن طريق بعض الأعمال ضد الإنجليز ، ولكن السواد النجفى العام لم ترق له هذه الأعمال ، خوفاً على النجف والعتبات المقدسة ، كما لم ترق هذه الأعمال أيضاً للطبقة الخاصة من العلماء والتجار وأرباب الثراء . ولكن مع استفزازات الاحتلال البريطانى المستمرة لم يجد النجفيون مفرّاً من ترك الخلافات والاتحاد للقيام بالثورة .

فى هذا الجو المهيأ للثورة ، نمت جمعية النهضة ، وكثر أنصارها ، واتصل بها سرّاً الثوريون العراقيون . - أو « الائتلافيون » حسب اصطلاح العصر العثمانى . وأصبحت تتكون من جناحين ، جناح سياسى ، وجناح عسكرى . وقد بلغ أعضاء الجناح الأخير مائتين من الشباب ، انقسموا إلى ثلاث

جماعات : جماعة كاظم صبي ، وجماعة الحاج نجم ، وجماعة أولاد سعد الحاج .

وفي يوم ١٩ مارس ١٩١٨ قاد الحاج نجم جماعته في هجوم على دار الحكومة أسفر عن قتل الحاكم البريطاني الكابتن مارشال . وسرعان ما حاصر البريطانيون النجف محاصرة دامت أربعين يوماً ، واستولوا عليها ، وقاموا بسلسلة من أعمال القمع تمثلت في نفى مائة شخص من وجوه المدينة إلى الهند دون محاكمة ، وإحالة أربعين إلى محكمة عسكرية من بينهم عضوان من الجناح السياسي لجمعية النهضة الإسلامية هما : الشريف محمد علي ، والسيد إبراهيم السيد باقر المعروف بالبهبهاني . وحكمت بالإعدام على أحد عشر ثائراً من الجناح العسكري لجمعية النهضة على رأسهم الحاج نجم .

فتوى الشيرازي ضد الاحتلال :

أما في مدينة كربلاء فقد اشتدت الحركة الوطنية فيها ، وأصدر الإمام الشيعي محمد تقى الدين الشيرازي ، كبير المجتهدين الذي أصبح الرئيس الروحي الأعلى للثورة ، فتوى أكد فيها أن « ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين » ، وطبعت هذه الفتوى ووزعت في أنحاء العراق . وقد سارعت السلطات البريطانية إلى نفى اثني عشر شخصاً ، منهم الشيخ محمد رضا نجل الشيرازي ، إلى جزيرة « هنجام » في الخليج . ولكن ذلك لم يفت في عزيمة الشيرازي الذي أصدر فتوى أخرى تنص على أن « مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ، ويجب عليهم ضمن مطالباتهم رعاية السلم والأمن ، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنجليز عن قبول مطالبهم » .

ثورة ١٩٢٠ :

على أن الثورة العراقية لم تبدأ بالمعنى الصحيح إلا في سنة ١٩٢٠ . وقد وقع الاصطدام الحقيقي مع الانجليز في جبهتين : الأولى في شمال العراق ، وخاصة في مدينة تل أعفر « تلعفر » ، وقد بدأت في أواخر ربيع ١٩٢٠ ، والثانية في وسط العراق ، وقد وقعت في أواخر يونية ١٩٢٠ .

أما الحوادث التي وقعت في شمال العراق فكان مركزها سوريا . وكان الموقدون لجذوتها الضباط العراقيون في الحكومة العربية في الشام . وكان قيام دولة عربية في الشام قد حفز همة هؤلاء الضباط إلى إنشاء دولة في العراق أيضا ، وقد عملوا - كما ذكرنا - على تنشيط الجمعيات السرية والعلنية للمطالبة باستقلال العراق ، ومن أبرز العراقيين في هذا الحقل ياسين باشا الهاشمي رئيس أركان حرب الدولة العربية في الشام ، وجميل المدفعي ، وعلى جودت الأيوبي ، ونوري السعيد وجعفر العسكري وإلى حلب .

وفي ديسمبر ١٩١٩ رأى الضباط العراقيون أن يقوموا بعمل إيجابي لتخليص العراق من الحكم البريطاني ، فقرروا خطوة أولى ، الاستيلاء على « دير الزور » ، وضمها إلى الدولة العربية في الشام ، وجعلها مركزا لنشاطهم . فهاجم رمضان شلاش وعشائره وعشائر لعكيدات المدينة ، وأسروا الحاكم البريطاني ، ولم يخلصه إلا تعهد البريطانيين أمام جعفر العسكري باشا وإلى حلب ، بترك دير الزور للعرب ، وأصبحت هذه المدينة عقب ذلك مركزا من مراكز الدعاية الوطنية القومية العربية ، كما أصبحت مركزا للإدارة العربية . وبلغ تأثيرها في هذا الشأن مبلغا دعا الجنرال هاندن ، قائد القوات البريطانية في العراق في أثناء الثورة ، إلى الاعتراف بأنه « لو استعاد البريطانيون دير الزور لما وقعت الثورة في العراق » .

ثم قامت حملة بقيادة جميل المدفعي بغرض احتلال الموصل ، وحاصرت

تلعفر واستولت عليها ، ولكن اضطرت إلى الانسحاب ، بعد أن تفرقت بعض العشائر التي آزرتها في أول الأمر ، وهكذا لم يكتب لهذه الحملة أن تحقق أهدافها النهائية في احتلال الموصل وإشعال الثورة في العراق .

أما في ميدان الفرات الأوسط فقد قام فريق من الطوالم ، وهم فخذ من عشيرة بنى جحيم ، بالهجوم على مقر الحكومة في « الرميثة » ، وأطلقوا سراح شيخهم « شعلان أبي الجون » الذي اعتقل بحجة عدم دفع الضرائب المستحقة عليه . وقاموا بقلع السكة الحديدية جنوب الرميثة وشمالها . وفي نفس الوقت قامت عشائر أخرى في « السماوة » بمحاصرة الحامية البريطانية واقتلاع السكة الحديدية . ومع أن القوات البريطانية استطاعت فك الحصار فإنها لم تستطع البقاء واضطرت إلى الانسحاب يوم ٢١ يوليو .

وفي هذه الأثناء بدأ نشاط زعماء عشائر الشامية بعقد مؤتمرات للمذاكرة فيما بينهم بشأن الوضع السياسي العام ، وطالبوا في لقاء بحاكم الشامية بمنح العراق الاستقلال التام ، وإطلاق حرية الرأي وإعادة المنفيين . وعندما رفض الإنجليز ، قام فريق من آل فتلة وآل إبراهيم والغزالات وجماعة السيد هادي آل زوين بحصار « أبي صخير » ، وتوجه قسم من القوات لمحاصرة « الكوفة » ، واضطر الإنجليز إلى عقد هدنة ، ولكنهم عادوا إلى خرقها ، فسارت بعض القبائل واحتلت الكوفة ، وكانت تستهدف احتلال الحلة . وفي مزرعة الرستية المعروفة « بالرارنجية » انقض الثوار على القوات البريطانية فكبدها خسائر عظيمة ، وغنموا عدداً كبيراً من البنادق والرشاشات والعتاد . كما دارت مواقع أخرى في منطقة الفرات وخاصة في قلعة سكر والخضر والشرطة وسوق الشيخ التي تخلت عنها السلطات البريطانية ، كما تخلت عن الديوانية . وكان من أبرز ما أوقعه الثوار بالبريطانيين ضرب الباخرة الانجليزية فاير فلاي في شط الكوفة وتعطيلها ، وإبادة حامية جاءت في ٣ سبتمبر لإنقاذ الحامية المحصورة في السماوة .

في ذلك الحين استطاع دعاة الثورة في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء

إثارة الشعور ضد البريطانيين ، وفي يوم ٣ أغسطس أشعل الثوار النيران في مستودع الآلية ، فدمروا جميع الوقود والذخيرة ، مما كاد يشل حركة النقل البريطانية في جميع أنحاء العراق . وقبل ذلك خرب الوطنيون السكة الحديدية في شمال بغداد . وفي قضاء الفلوجة قتل الوطنيون الكولونيل لجمن ، فكان فاتحة لقيام الثورة فيه ، واضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب من هيت والرمادي ، وبقيت الفلوجة منقطعة عن بغداد حتى أوائل سبتمبر . كما قامت العشائر بقضاء سامراء بحصارها بتحريض من السيد محمد الصدر .

كما قامت الثورة في لواء بعقوبة ، وشكل الثوار حكومة مؤقتة في مدينة بعقوبة ، وطهروها من الاحتلال في ٦ أغسطس ١٩٢٠ . كما عم العصيان لواء كركوك ، وضرب الثوار السكة الحديدية ، وقامت في لواء أربيل المناوشات بين الأهالي والسلطة . ثم احتلت العشائر المقدادية شهربان . كذلك ثارت القبائل الكردية فاحتلت السعدية وخانقين ، كما قامت حكومة مؤقتة في مندالي ، ودخلت العشائر مدينة كُفري .

وقد استمرت الثورة أربعة أشهر و ٢٧ يومًا (٣٠ يونيو - ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠) قبل أن تتمكن السلطات البريطانية من إخمادها ، وقد كبدت القوات البريطانية حسب الاحصاءات البريطانية ٤٢٦ قتيلًا ، و ١٢٢٨ جريحًا ، و ٦١٥ مفقودًا . كما كلفتها خسائر مالية قدرت بـ ٤٠ مليون جنيه إسترليني ، أي أكثر بكثير مما صرف على الثورة العربية في الحجاز والدولة العربية في الشام .

٣ - سياسة الحكم غير المباشر

على هذا النحو كانت ثورة ١٩٢٠ تعبيراً بليغاً عن فشل سياسة الحكم المباشر التي كانت تؤمن بها المدرسة الهندية ، وانتصار سياسة الحكم غير المباشر التي كانت تتبعها مدرسة القاهرة . وكان لورنس قد اقترح في نوفمبر ١٩١٨ تقسيم العراق إلى قسمين تحت حكم الهاشميين : قسم يتألف من ولاية بغداد والبصرة ، ويكون مملكة عراقية تحت حكم الأمير عبد الله ، وقسم آخر يتألف من ولاية الموصل ، يكون إمارة منفصلة تحت حكم الأمير زيد بن الحسين . على أنه بعد اتفاق إنجلترا وفرنسا في مؤتمر سان ريمو في أبريل ١٩٢٠ على وضع العراق كله تحت الانتداب البريطاني ، وبعد اشتعال ثورة ١٩٢٠ ، تقرر تكوين دولة عربية في العراق الموحد ذات حكومة وطنية تحت السيطرة البريطانية . وتعيين مندوب سامي بريطاني يعاونه مستشارون في كل الوزارات ، يتولى الهيمنة الفعلية على أمور العراق .

وقد اختير لتنفيذ هذه السياسة السير برسي كوكس Percy Cox الذي وصل إلى العراق في أول أكتوبر ١٩٢٠ ، لتشكيل حكومة مؤقتة تمهد لتنصيب ملك العراق ، وإجراء انتخابات عامة لتكوين مجلس تأسيسي . وقد تمكن بالفعل من تكوين أول وزارة عراقية في ظل هذا النظام برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب الأشراف ، وعضوية ثمانية وزراء ، واثنى عشر وزيراً بلا وزارة . وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد برئاسة تشرشل ، وزير المستعمرات ، في ١٢ من مارس ١٩٢١ ، تقرر التخلي عن أية محاولة لضم جنوب العراق ووسطه إلى الهند ، وتأسيس دولة عراقية تضم الموصل ، وتعقد معها معاهدة تفرض سيطرة بريطانيا عليها عسكرياً وسياسياً ، كما تقرر اختيار فيصل ، الذي فقد عرش الشام بعد معركة ميسلون ، ملكاً على العراق .

تنصيب فيصل ملكًا على العراق :

وكانت الخطوة التالية هي تنصيب فيصل ملكًا على العراق . وفي ذلك أصدر المندوب السامي يوم ٥ من يوليو ١٩٢١ بلاغًا إلى العراقيين ، أعلن فيه أن الحكومة البريطانية ترى أن الأمير فيصل هو أنسب مرشح للعرش العراقي ، وأنه إذا وقع عليه انتخاب الشعب سوف تؤيده بريطانيا . وبناء على ذلك أصدر مجلس الوزراء في يوم ١١ من يوليو قرارًا بالإجماع بالمناداة بسموه ملكًا ، على أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . وجرى التصويت على قرار مجلس الوزراء في أنحاء العراق ، فظهر أن ٩٦٪ من الشعب العراقي يؤيد هذا القرار . وبناء على ذلك تم تنصيب الأمير فيصل ملكًا على العراق يوم ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٢١ .

معاهدة ١٩٢٢ :

كانت الخطوة التالية بالنسبة للسياسة البريطانية بعد تنصيب فيصل على العراق ، هي تقنين السيطرة البريطانية على العراق عن طريق عقد معاهدة بريطانية عراقية ، تضمن السيطرة البريطانية العسكرية والسياسية ، وتكون بديلا عن صك الانتداب . وفي ذلك تقدمت بريطانيا إلى الحكومة العراقية بمشروع معاهدة يضع في يدها أمر علاقات العراق الخارجية والاشراف المالى على البلاد ، ويحتم على ملك العراق الاسترشاد بمشورة المندوب السامي وتعيين موظفين بريطانيين في بعض المناصب الهامة .

على أن هذا المشروع لم يلبث أن ووجه بمعارضة شديدة من القوى الوطنية العراقية ، التي انتظمت في ذلك الحين في ثلاثة أحزاب بما يناسب العهد الجديد

هى : الحزب الحر العراقى ، وقد أنشأه السيد محمود النقيب ، أكبر أنجال رئيس الوزراء ، ومن أبرز أعضائه الشاعر العراقى جميل صدقى الزهاوى - وحزبان معارضان هما : حزب النهضة ، الذى كان مقره فى الكاظمية ، والحزب الوطنى ، ومقره بغداد .

وبينما قامت سياسة الحزب الحر العراقى على مساندة الحكومة ، والتفاهم مع البريطانيين ، وعقد المعاهدة التى طرحتها السياسة البريطانية على الوزارة مع تحوير بسيط ، كان الحزبان الآخران يعارضان المعاهدة ويريان فيها صورة للانتداب الذى رفضه الشعب وكان من أسباب ثورته . وقد أدى النشاط المشترك لهذين الحزبين فى نقد مشروع المعاهدة ، إلى قيام حملة من الاحتجاجات على هذا المشروع ، اضطرت النقيب إلى الاستقالة يوم ١٤ من أغسطس ١٩٢٢ نزولا على رغبة الملك وبناء على ضغط الرأى العام .

وقد أغرى سقوط الوزارة الحزبين على مزيد من النشاط لاسقاط المعاهدة أيضاً . فنظما مظاهرة كبرى لهذا الغرض توجهت يوم ٢٣ أغسطس (عيد جلوس الملك) ، إلى القصر الملكى مطالبة بعدم الموافقة على المعاهدة ، وتكوين حكومة وطنية لاتتلقى أوامرها من دار الانتداب . وقد استفرت هذه المظاهرة برسى كوكس ، المندوب السامى ، ومعه بعض الشخصيات البريطانية الذين قدموا إلى القصر للتبريك ، مما أدى إلى تحركه سريعا لاتخاذ هذه المعارضة ، فأغلق الحزبين ، وصادر الجريدتين اللتين تنطقان بلسانيهما ، وألقى القبض على محرريهما ، كما أمر باعتقال سبعة من الزعماء ، ونفيهم إلى جزيرة « هنجام » فى الخليج ، وطلب إلى السيد محمد الصدر ، والشيخ الخالصى ترك العراق ، ثم أمر بمنع الاجتماعات العامة ، ووجه طائراته إلى النجف لتهديد القبائل وتشيت تجمعاتها .

وفى هذا الجو من إخماد المعارضة أصر المندوب السامى على عودة النقيب إلى الحكم مرة أخرى ، لإتمام مهمته فى التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية .

وبالفعل وافقت الحكومة يوم ١٠ من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٢ على المعاهدة في شكلها الأخير ، ولكنها علقت نفاذها على شرط هام هو إقرارها من المجلس التأسيسي المنتظر .

وقد كان من الطبيعي بعد ذلك أن تقوم الوزارة بإجراء الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي ، ولكن هذه الخطوة تأخرت . فقد شعر الشعب بعد نشر المعاهدة أن الانتخابات المزمع إجراؤها مقصود بها إسباغ الصفة الشرعية على المعاهدة . فصدرت فتاوى رجال الدين بعدم إجراء الانتخابات إلا بعد إطلاق الحرية للشعب في تأليف الأحزاب ، وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات ، وسحب المستشارين الأجانب ، وإعادة المنفيين . وقد أيد الشعب هذه الفتاوى ، وسرت الدعوات بمقاطعة الانتخابات ، حتى عجزت الوزارات المتعاقبة عن إجراء الانتخابات .

على أن وزارة جعفر العسكري التي تألفت يوم ٢٢ من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٣ من فلول العسكريين الذين خدموا في الجيش العثماني ، ثم خدموا الملك فيصل وأسرته في الحجاز وسوريا والعراق ، نجحت في إتمام عملية الانتخابات ، واجتمع المجلس التأسيسي في يوم ٢٧ من مارس (آذار) ١٩٢٤ للنظر في المسائل الآتية بالترتيب الآتي :

١ - البت في المعاهدة البريطانية .

٢ - سن الدستور العراقي .

٣ - سن قانون المجلس النيابي .

وكان القصد من هذا الترتيب هو أن يتيقن أعضاء المجلس أن النظام الدستوري والحياة النيابية معلقان على التصديق على المعاهدة .

وسرعان ما أخذت الضغوط تتوالى على المجلس للتصديق على المعاهدة . فقد

أوحى إلى أعضاء المجلس بأن مصير ولاية الموصل ، التي كانت تتنازع عليها تركيا الكمالية ، منوط بالتصديق على المعاهدة . كما أفهموا أنه إذا لم يتم التصديق على المعاهدة ، فإن بريطانيا ستطلب إلى عصبة الأمم الموافقة على صك الانتداب بالصيغة الأولية . وجرى التهديد بحل المجلس التأسيسي إذا رفض التصديق على المعاهدة . وتحت هذا الضغط صدق المجلس على المعاهدة في يوم ١٠ يونيه ١٩٢٤ بأغلبية ٣٧ ضد ٢٤ ، وامتناع ثمانية ، وغياب واحد وثلاثين .

وقد اشتملت المعاهدة على جميع مبادئ الانتداب . فقد فرضت على ملك العراق استشارة الحكومة البريطانية في جميع الشئون المهمة التي تمس تعهدات ومصالح بريطانيا الدولية والمالية ، وفي كل ما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية . كما نصت على أن ينظم الملك قانوناً أساسياً (دستوراً) يعرضه على المجلس التأسيسي ، يشترط فيه « ألا يحتوى على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة » . وإلى جانب نصوص المعاهدة اشتملت على بروتوكول في تحديد مدتها ، وأربع اتفاقيات تتعلق بالشئون المالية والعسكرية والقضائية والموظفون البريطانيون . وعلى هذا النحو سقطت العراق في يد السيطرة الاستعمارية البريطانية .

مراجع للاستشارة :

السيد محمد علي كمال الدين : الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠
(العراق : منشورات دار البيان ١٩٧١)

السيد عبد الرازق الحسني : تاريخ العراق السياسي الحديث (صيدا
١٩٤٨)

عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (معهد
الدراسات العربية العالية ١٩٥٤)

Longrigg, S.H., Iraq 1900-1950, A Political, Social and Economic History
(London 1953)

مراجع الدراسة

- إحسان الهندى : معركة ميسلون (دمشق - ١٩٦٧)
- أرجند كوران ، الدكتور : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر ، ١٨٢٧ - ١٨٤٧ ترجمة الدكتور عبد الجليل التميمى (تونس ١٩٧٤ .
- الجبرى ، عبد الرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، سبعة أجزاء (لجنة البيان العربى)
- الجبرى ، عبد الرحمن : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين (لجنة البيان العربى) .
- الحبيب تامر ، الدكتور : هذه تونس (مكتب المغرب العربى بالقاهرة - مطبعة الرسالة ١٩٤٨) .
- الرافعى ، عبد الرحمن : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزء الأول والثانى والثالث .
- الرافعى ، عبد الرحمن : الثورة العربية والاحتلال البريطانى (القاهرة : الطبعة الأولى . ١٩٣٠)
- السيد عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث (صيدا - ١٩٤٨) .
- السيد محمد على كمال الدين : الثورة العراقية الكبرى لسنة ١٩٢٠ (العراق : منشورات دار البيان ٧١) .
- أمين سعيد : ثورات العرب فى القرن العشرين (القاهرة - دار الهلال) .
- ثورة العرب ، مقوماتها ، أسبابها ، نتائجها - بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية (القاهرة ، ١٩١٦)

- جلال يحيى ، الدكتور : السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠ - ١٩٦٠ (القاهرة دار المعونة ١٩٥٩)
- جلال يحيى ، الدكتور : المغرب الكبير في العصور الحديثة وهجوم الاستعمار .
- جلال يحيى ، الدكتور : المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال (الدار التونسية للطباعة والنشر ١٩٦٦) .
- جلال يحيى ، الدكتور : عبد الكريم الخطابي (القاهرة : سلسلة أعلام العرب ١٩٦٨) .
- د . جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير (كتاب الهلال ٢٠٥ - ابريل ١٩٦٨)
- د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ، ١٨٤٠ - ١٩١٤ (مطبعة عين شمس ١٩٦٦)
- جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابي (دمشق ، ١٩٤٦) .
- حزب الاستقلال المراكشي : المغرب الأقصى ، مراكش (القاهرة ، مكتب المستندات والأنباء ١٩٥١)
- خيرية قاسمية ، الدكتورة : الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ (القاهرة ، دار المعارف ١٩٧١) .
- زين نور الدين زين : الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان . (بيروت : دار النهار ١٩٧١)
- زين نور الدين زين : نشوء القومية العربية (بيروت ١٩٦٨)
- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية (دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٥)
- ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القاهرة ١٩٥٥)
- شارك هنري تشرشل : حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة وتقديم وتعليق الدكتور أبو القاسم سعد الله (الدار التونسية للنشر ١٩٧١) .
- صلاح العقاد ، الدكتور : المغرب العربي ، الجزائر ، تونس ، المغرب

الأقصى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٦٩)

- صلاح العقاد ، الدكتور : التيارات السياسية في الخليج العربي
(الانجلو المصرية ١٩٦٥)

- صلاح العقاد ، الدكتور : المغرب العربي (الانجلو المصرية ١٩٦٩)

- عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (معهد
الدراسات العربية ١٩٥٤) .

- عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدكتور : الريف المصرى في القرن الثامن
عشر (كلية آداب عين شمس ١٩٧٤) .

- عبد الغفار محمد حسين ، الدكتور : الحركة الوطنية في تونس ١٨٨١ -
١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة من كلية آداب القاهرة) .

- علال الفاسى : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (القاهرة
١٩٤٨) .

- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الجيش المصرى في السياسة
(القاهرة ، هيئة الكتاب ٧٧)

- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : قادة الثورة العرابية وفكرة السلطة .

- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : صراع الطبقات في مصر (بيروت
١٩٧٨)

- لينين : الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (موسكو)

- ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى (موسكو ١٩٦٨)

- مذكرات الملك عبد الله : (عمان - ١٩٦٥) .

- محمد بن عبود : مركز الأجانب في مراكش (القاهرة - مكتب المغرب
العربى) .

- محمد شفيق غربال : العوامل التاريخية في بناء الأمة العربية (معهد
الدراسات العربية ١٩٦١)

- محمد محمود السروجى ، الدكتور : العلاقات التونسية الفرنسية من
الحماية إلى الاستقلال (الإسكندرية ، مطبعة المصرى) .

- نقولا زيادة ، الدكتور : تونس في عهد الحماية من ١٨٨١ - ١٩٣٤

- (القاهرة ، معهد الدراسات العربية ١٩٦٣) .
- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالى للإيالة الجزائرية ١٨٠٠ - ١٨٣٠ (بحث لدكتوراه الدور الثالث بجامعة الجزائر غير منشور)
- هنرى أنيس ميخائيل : العلاقات الإنجليزية الليبية (القاهرة ، هيئة الكتاب ١٩٧٠) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : السنوسية دين ودولة (القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٤٨) .
- ياخيموفتش ، ب . : الحرب التركية الإيطالية ١٩١١ - ١٩١٢ ، ترجمة د . هاشم صالح التكريتى (بيروت ، منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٠) .
- يونس درمونة : تونس بين الحماية والاحتلال (القاهرة ، مكتبة الخانجي ، مطبوعات مكتبة تونس الحرة)
- عبد الجليل التميمى ، الدكتور : بحوث ووثائق فى التاريخ المغربى ١٨١٦ - ١٨٧١ (تونس : الدار التونسية للنشر ١٩٧٢) .

مراجع أجنبية

BLUNT, W.S., SECRET HISTORY OF THE ENGLISH OCCUPATION OF EGYPT. (LONDON, 1907)

CAMBRIDGE MEDIEVAL HISTORY, VOL. 4 (CAMBRIDGE AT THE UNIVERSITY PRESS 1929)

HARRIS, W., FRANCE, SPAIN AND THE RIF. (LONDON 1927)

LANDAW, ROM MOROCCAN DRAMA. (LONDON 1956)

LAWRENCE, T.E., SEVEN PILLARS OF WISDOM. (OFORD 1925)

LONGRIGG, S.,H., IRAQ 1900-1950, A POLITICAL, SOCOAL AND ECONOMIC HISTROY- (LONDON 1953)

LUTSKY, V., MODERN HISTORY OF THE ARAB COUNTRIES (MOSCOW 1969)

MARLOWE, JOHN, SPOILING THE EGYPTIANS (LONDON 1974)